المرأة ودورها في التنمية المحلية من خلال تمكينها في بناء المجتمع "دراسة وصفية تحليلية"

د. محمد صالح الدرازي ـ جامعة فزان
د. سالم إبراهيم على ـ كلية التربية سبها ـ جامعة سبها

ملخص البحث :

لاشك أن عملية التنمية تحتاج إلى تسخير الطاقات البشرية والمادية كافة للرفع من زيادة الانتاج لمواكبة ظروف الحياة اليومية، وبما أن المرأة ومشاركتها في عملية التنمية وتمكينها من العمل بجانب الرجل وبوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع بالإضافة إلى دورها في تكوين شخصية اطفال المجتمع الذين هم صناع وقادة ورجال المستقبل، فان ظاهرة التنمية لا تتم بمعزل عن مشاركة المرأة، ففاعلية المرأة في المجتمع كالرجل تماما مبنيه على العمل الذى تقوم به ونوعيه الانتاج، ولهذا استنتجت الدراسة للرفع من مستوى مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية كافة، من خلال دورها في مؤسسات المجتمع المدني التي تسهم في القيام بالمشروعات الصغرى خاصة في المجتمعات الريفية، وعلى أن تتوفر لها التعليم المناسب الذى يؤهلها في للمشاركة في الأعمال التي تناسب طبيعتها، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من تدني مستوى المعيشة، وأتاحة لها الدعم النفسي لزيادة الوعي في عملية التنشئة الاجتماعية، كما أوصت الدراسة بوضع ثقافة تؤمن بالعدالة والمساواة بين الرجل والمرأة في قضايا التنمية المحلية والاهتمام بتنمية المواهب والقدرات للمرأة لكي تعبر عن ذاتها وكيانها كامرأة وإنسان.

المقدمة :

كانت المرأة في الجاهلية قبل الإسلام متاعاً يورث، وكانت مهانة في الحضارات السابقة قبل الإسلام، ويقول الباحث الأشهر في الحضارات القديمة " ول ديورانت " عن عصر " بوذا " وتعاليمه ، والذي سبق عصر – عيسى ... عليه السلام – أنهم كانوا حسب تعاليم " بوذا " يحثون الرجال على تجنب النساء، وعلى إهمالهن إهمالاً تاماً.[1]

وعندما جاء الإسلام سوى بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، فظهرت الأسرة المسلمة، وهي لبنة متينة قوية ورائعة في بناء المجتمع المسلم الجديد – وخرج منها – أي الأسرة رجال علماء وشباب مجاهدون، وأفراد يبنون ولا يهدمون، وربوا

المرأة على أن تكون نموذجاً وقدوة لغيرها، وأعطوها حريتها فعزت مكانتها، وأصبحت تمتلك رأيها وتعلنه صراحة.

وهنا تجب الإشارة إلى أن وضع المرأة وتعليمها وخروجها للعمل، وملبسها ودورها في المتجمع محل خلاف كبير بين المربين المسلمين بعضهم البعض، وأيضاً بين التربويين .

وإن موضوع المرأة من أهم الموضوعات التي تعرض لها الوحي الإلهي سواء كان قرآناً أم سنة عرض لها من حيث إنها كانت المشاركة لآدم في صنع الحياة على الأرض وإنها كانت من قبل شريكة في الجنة التي عاشا فيها قبل أن يقدر نزولهما إلى هذه الأرض. (2)

وهو الأمر الذي يمكِّننا من القول بأن المرأة غدت في نظر الإسلام إنساناً قبل أن تكون أنثى وأصبحت شريكة الرجل في الحياة والمصير يؤلفان معاً شطري الإنسانية وقد جعل الله سبحانه وتعالى الرجل غير المرأة وهذا وجه ائتلافهما، فرفع القرآن الكريم مساوئ الجاهلية ومنحها حقوقها في الإرث والحياة الاجتماعية الكريمة ونزع عنها لعنة الخطيئة الأبدية، وأعلن الإسلام أن الله خلق الرجل والمرأة من روح واحدة ومن أصل مشترك، فالإسلام قد انتشل المرأة من الهوة المظلمة التي كانت تتردى فيها الجاهلية ومسح وصمة العار عن جبينها وأقامها إلى جانب شقيقها الرجل على أساس من التعادل والمساواة في الحقوق والواجبات. (3)

وجديرٌ بالذِّكْر أنَّ الإسلام جعل وحدة الحياة بعامة هي الفرد لا فرق في ذلك بين ذكر وأنثى وإنما هما سواء في حق الحياة لا يجد من هذا الحق إلا ما يقضى به القرآن والسنة النبوية من أحكام لابد منها لصالح الحياة وعمارة الأرض وجمع الناس على كلمة سواء ولا تفاضل بينهما من جانب الإنسانية .(4)

وإضافة إلى ما سبق أشير إلى أنَّ التفاضل إنما يكون بما يكتسبه الإنسان من خلال من مما يرتقى بالإنسانية إلى المستوى الفاضل قال تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }.(5) وتدلنا الآيات القرآنية على أن الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم يعكس أوضاع المرأة الاجتماعية بصورة جذرية ليخلصها مما كانت تعانيه فأحدثت آياته الكريمة انقلاباً في أوضاع المرأة بصورة عامة كونها زوجة وأماً وابنة ينبغي احترامهن ومساعدتهن في حياتهن الاجتماعية وعلاقتهن البيئية بالتساوي مع الزوج

والأب والابن، وبذلك تتوفر للمجتمع الإسلامي الذي حددت فيه حقوق وواجبات المرأة في النمو والتطور والاستقرار.[6]

وممّا لا شكّ فيه أنَّ المرأة شكلت وما زالت تشكل مجالاً خصباً للكتابة حيث حظيت المرأة بمكانة بارزة داخل جميع الثقافات وعبر كل العصور، وكانت للمرأة عبر مختلف العصور والثقافات مشاكلها التي لم تتوقف عملية البحث عن حلول لها مما يؤكد آدمية المرأة ويقرر كرامتها ويمكنها من أداء رسالتها الإنسانية الخالدة. ولهذا جاء اهتمام الباحث بقضية المرأة التي تثير جدلاً رغم تقدم العلم واتساع وتطور المفاهيم، لم تجد المرأة إنصافا في تفهم أوضاعها والتعامل معها وفق ذلك الطموح الذي يجعل منها نصفاً فاعلاً في المجتمع؛ حيث ظلت تعاني العديد من المظالم والتجاوزات، وتخضع لأصناف من عوامل القهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وتؤكد العديد من الدراسات على أن من بين مؤشرات تقدم المجتمعات البشرية إسهام نسائه في النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، بل إن هناك آراء ترى أن أي خطة تنموية لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة وتمكين المرأة بجانب الرجل بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع.[7] ومن هنا فإن تناول ظاهرة التنمية لا يتم بمعزل عن مشاركة المرأة فيها لأنها تمثل نصف المجتمع من خلال ما سبق ذكره.

وأما في الوقت الحاضر وبالنظر للظروف الحالية التي تمر بها ليبيا فقد واجهت المرأة الليبية كثيرا من التحديات التي أثرت على تقدمها وعلى إبراز شخصيتها في الأمور الحياتية نتيجة للحروب التي تمر بها ليبيا، أدى إلى تراجع دورها التنموي بشكل كبير وانحسار إسهامها في الحياة العامة، كما أجبرت الظروف أغلب البعض منهن على تخليهن عن الحياة العملية إلى حد ما وتفرغهن للعمل المنزلي.

مشكلة الدراسة:

إنَّ عملية التنمية تحتاج إلى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أية دولة نامية - على الأخص - هي تنمية مواردها البشرية، ولا شك أن المرأة في المجتمع - كما يقال عادة - تكون نصف الموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دور المرأة في تكوين شخصية أطفال المجتمع، أو بمعنى آخر في تنمية الموارد البشرية الصغيرة، ويقصد بالمشاركة التنموية تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء

اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي تؤدي إلى إحداث التغيير الاجتماعي، وتسهم في تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعي.[8]

رغم هذا وعلى مر التاريخ شهدت المرأة لليبية انفتاحا في معترك الحياة، حيث دخلت القنوات الفضائية وأجهزة الاتصالات وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى، إلا أن هذا الانفتاح لم يقلل او ينقص من التمسك بالعادات والتقاليد والقيم التي تحكم الافراد في المجتمع الليبي.

من هنا تبرز معرفة مشكلة البحث بعنوان" المرأة ودورها في التنمية المحلية من خلال تمكينها في بناء المجتمع . ومدى ارتباط تعامل المرأة مع المجتمع، والدور الذى تقوم به على مستوى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

ومن خلال ما سبق يحاول الباحثان الإجابة عن التساؤلين التاليين :

1- ما مظاهر التنمية المحلية ؟

2- ما مدى اهتمام المرأة الليبية بأهمية دورها في التنمية بالمجتمع ؟

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من الموضوع الذي تتناوله، والمتمثِّل في دور المرأة في التنمية الاجتماعية، كما تكمن أهمية الدراسة لدى الباحثين في إيمانهما العميق والمطلق فبناء المجتمع المعرفي والاقتصادي التي تسعى إليه التنمية في تخطيطها، ولن يتحقق إلا بوعي المرأة الليبية في دورها في التنمية ومعرفتها بالتحديات التي تواجهها في برنامج التنمية المحلية، وبما جاءت به النظريات التقليدية من أفكار إنسانية خالدة تحث المرأة على انتزاع حريتها وحقوقها من أدوات القهر والإذلال والاستعباد، والتي أوضحته الكتب المقدسة السماوية، وما أحدثته النظريات العلمية الحديثة من تنمية بشرية للمرأة في مختلف مجالات الحياة.

أهداف الدراسة :

ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تهدف إلى الآتي:

1ـ التعريف بالتنمية المحلية وأهم مظاهرها .

2ـ شرح مدى اهتمام المرأة الليبية بأهمية دورها في التنمية بالمجتمع .

3ـ تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي قد تساعد الجهات المسؤولة في تذليل العقبات أمام إسهام المرأة في التنمية بالمجتمع المحلي.

حدود الدراسة ومحدداتها:

1- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للدراسة في البيئة وتتمثل في وصف المجتمع المحلي.
2- الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية بالمدة لإنجاز هذه الدراسة هي خلال الفصل الدراسي 2019/2018م.
3- الحدود البشرية: الحدود البشرية تتمثل في مجتمع الدراسة النظرية في وصف وتحليل المجتمع المحلي.

منهج الدراسة :

لكي يحقق البحث أهدافه أستخدم الباحثان المنهج الوصفي في تحليل الدراسة، وهنا يكمن دور هذا المنهج في عدم اقتصاره على وصف وتحليل واستكشاف الظاهرة [9]، بل يتعدى ذلك إلى تقديم اقتراحاتٍ ورؤىً لتحويل واقع المجتمعات البشرية من واقعٍ غيرِ مرغوبٍ فيه إلى واقعٍ ومستقبلٍ مرغوبٍ فيه .

مصطلحات الدراسة :

المرأة :

يمكن تعريف المرأة : هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل، ولها حقوق وواجبات متساوية للرجل في جميع مجالات الحياة. كما تعرف المرأة : هي عماد المجتمع وهي نصف الحاضر وكل المستقبل فهي نصفه والمسؤولة عن النصف الآخر وهي التي تبني الجيل القادم. [10]

الدور :

يستخدم مصطلح دور للدلالة على سلوك يقوم به شاغل مركز اجتماعي معين، يحدد الأنماط السلوكية التي يجب أن ينتهجها تجاه الآخرين الذين يضطر إلى التفاعل معهم، واضعا في حسابه الحقوق والالتزامات التي يفرضها عليه مركزه.[11]

تمكين المرأة :

العملية التي تتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية بحيث تصبح أكثر وعيا وثقة بالنفس التي تكسبها قوة تمكنها من السيطرة على حياتها.[12]

التنمية الاجتماعية :

التنمية الاجتماعية تعني الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة

إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.[13]

المجتمع المحلي :

المجتمع هو منطقة جغرافية أو سكانية أو مجموعة صناعية أو خدمية أو مهنية، تقوم المرأة بالعمل فيها وإظهار ما لديها من أفكار وإبداع في تطوير هذه المرافق لتحقيق نوع من الرفاهية والرخاء في زيادة الإنتاج.[14]

تنمية المجتمع المحلي :

تعرف بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل للموارد كافة الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.[15]

الدراسات السابقة:

إن البحوث السابقة باعتبارها الدراسات التي ينطلق منها الباحثان في التركيز على هذه الدراسة ، ومن هذا المنطلق يتم عرض بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية.

1ـ دراسة معوض محمود معوض (2015) [16]

تناولت الدراسة المشكلات الاجتماعية والبيئية التي تتعرض لها المرأة المعيلة(التي تعول على أسرتها)، والتي لم تلق اهتماما من المنظمات الحكومية بشكل عام، وغير الحكومية بشكل خاص، حيث اعتمدت الدراسة على تحديد دور الجمعيات الأهلية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية لدى المرأة المعيلة والتي تمثلت فيها عينة الدراسة على المرأة المعيلة المستفيدة من الجمعيات، حيث يتوافر إطار محدد لسحب العينة بطريقة عشوائية منتظمة وتم اختيارهن من كشوف المستفيدات من الجمعيات، وتم اختيار(200) حالة من المترددات على الجمعيات وكانت تمثل 10% من المترددات، ولقد أوضحت نتائج الدراسة بأن الأنشطة التي تمارسها هذه الجمعيات الأهلية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية التي تواجهها المرأة التي تعول على أسرتها، حيث تساوت في الترتيب الأول بنسبة (82.5%) العبارتان اللتان تشيران إلى توفير قروض لإقامة مشروعات صغيرة، وتوفير فرص عمل مناسب لطبيعة المرأة المعيلة، كما تساوت في الترتيب الثاني بنسبة (71%) العبارتان اللتان تشيران إلى

توفير الزي المدرسي للأبناء، وتوفير الإحتياجات المكتبية للأبناء ، وفي الترتيب الثالث بنسبة (69.5%) العبارة التي تشير إلى الإسهام في المصروفات على الدراسة.

2- دراسة خديجة عبد الكريم (1999) [17]

استهدفت الدراسة إسهام المرأة الليبية العاملة في النشاط الاقتصادي في مدينة بنغازي ومعرفة أسباب انخفاض مشاركة المرأة الليبية العاملة في القوي العاملة والدوافع الأساسية التي تشجع المرأة الليبية ودخولها ميادين العمل، والأسباب التي تحد من دخولها هذا المجال، حيث بلغت حجم العينة 300 امرأة، واستخدم فيها منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، وجمعت البيانات عن طريق استمارة الاستبيان بالمقابلة، ولقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها ارتفاع نسبة إسهام المرأة في ميدان العمل، وخاصة في مجال الأنشطة الاقتصادية وعلاقتها بالمستوى التعليمي بخروج المرأة للعمل والدوافع الرئيسية وراء خروجها إلى ميدان العمل في تنمية المجتمع المحلي.

3- دراسة محمد سليمان إبراهيم ، وأحمد دراز(2009)[18]

الدراسة كانت تستهدف التعرف على الأثر الاجتماعي في تمكين المرأة الريفية في المشاركات الرسمية الاجتماعية، وفي إقامة المشروعات الصغرى الريفية التي تتماشى مع ظروف وطبيعية المجتمع الريفي، ولقد تم اختيار عينتين من الريف بقرية العصلوجي الشرقية بمصر، إحداهما عينة تجريبية، والأخرى عينة ضابطة، حيث يتم إقراض الريفيات لإقامة مشروعات صغرى، ولقد تم اختيار 50 مبحوثة تمثل العينة التجريبية من اللاتي منحت لهن قروض، وكذلك تم اختيار 50 مبحوثة تمثل العينة الضابطة، فقد اشارت النتائج إلى حدوث تغير إيجابي في زيادة التمكين الاجتماعي نتيجة لحصول العينة التجريبية على القروض وتشغيلها.

4- دراسة اللوزي عمليات (2008)[19]

كانت هذه الدراسة هدفها التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية المقترضة لإقامة المشاريع الصغرى المدرة للدخل، ومدى إسهام هذه المشاريع في تحسين المستوى المعيشي لأسر المقترضات، ولقد تم جمع البيانات من المقترضات في قرية شمال الأردن وعددهن 50 مقترضة {اي تحصلت على قرض لإقامة مشروع اقتصادي تقليدي في المجتمع الريفي}، عن طريق المقابلة باستخدام استبانة أعدت خصصا لهذه الدراسة، وتوصلت النتائج إلى أن المشاريع التي منحت

لهن عن القروض أسهمت في تحسين جزئي، كما ساهمت بشكل أكبر في تحسين دور المرأة ومكانتها في أسرتها ومجتمعها المحلي.

5ـ دراسة نشوى توفيق ثابت(2009)[20]

دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة هدفها تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية لدى المرأة العاملة بأجر في القطاع الرسمي الحضري، للتعرف على المتغيرات مثل الدخل وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية، وتحقيقا لأهداف الدراسة تم اختيار عينة عددها 315 حالة، موزعة على ثلاث فئات وهي فئة الإدارة العليا وهيئة التدريس والإداريات والعينة من فئة النساء، وخلصت النتائج في الدراسة إلى أن المرأة العاملة حققت نسبا تتراوح ما بين الانخفاض والارتفاع في الدخل يدل على مؤشر في تمكين المرأة في العمل.

6ـ دراسة الصادق عثمان (2014) [21]

تهدف هذه الدراسة والتي بعنوان عمل المرأة الجزائرية خارج البيت وصراع الأدوار، إلى معرفة التداعيات التي تطرأ على جمع المرأة بين الدور التقليدي " رعاية ومتطلبات الزوج والأبناء" والدور الجديد " العمل خارج البيت"، استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، حيث اختار الباحث عينة مكونه من 87 عاملة بمؤسسة الاستشفائية برقان، كما استخدم الأساليب الإحصائية التكرار والنسب المئوية والمتوسط الحسابي، وتوصلت الدراسة إلى أن العاملات لهن تشجيع من أزواجهن وأسرهن على العمل خارج البيت، كما أثبت الدراسة وجود نظرة للمرأة على مكانتها الاجتماعية ، كما اتضح بأن هناك تطويرا في الوسائل المساعدة للمرأة في الأعمال المنزلية من خلال تحسين الدخل الشهري لها.

النظريات المستخدمة في الدراسة:

تمت الاستعانة ببعض النظريات في إطار نظري لهذه الدراسة لتفسير الوقائع من خلال للربط هذه الوقائع مع بعضها، لكي يتم التوصل لنتائج تسهم في الاستفادة منها مستقبلا لدى الجهات المعنية، على اعتبار أن التنمية عملية تؤدي إلى زيادة فرص الحياة في المجتمع، ومن هذه النظريات :

نظرية التبادل الاجتماعي :

تعتبر نظرية التبادل الاجتماعي أحد النظريات البارزة في علم الاجتماع المعاصر، وان الفكرة في هذه النظرية تتبلور في اتجاهين هما، اتجاه المنفعة في علم الاقتصاد، والاتجاه السلوكي في علم النفس، وأن الأفراد في سياق هذه النظرية (التبادل

الاجتماعي) يتعاملون بعلاقة مستمرة في عملية تبادل المنافع مع النظم الاجتماعية التي يعيشون في محيطها من خلال الأخذ والعطاء فيما بينهم في مقابل الأشياء ذات قيمة لهم.[22]

وإن عملية التبادل الاجتماعي ليست مجرد كسب الربح المادي فقط، بل الحصول من خلالها على علاقات تبادلية تتمثل في الاستحسان والاحترام والتقدير والقبول الاجتماعي والحب والأمن، وفي ضوء نظرية التبادل الاجتماعي يمكن القول بأن المرأة لها دور في التنمية بالمجتمع المحلي المتمثلة في الصناعات الصغرى التقليدية، وهذا يتوقف على حجم الفوائد التي ستحصل عليها من جراء الدخل في عملية التبادل الاجتماعي مع النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع المحلي.

نظرية الدور الاجتماعي :

تعد هذه النظرية من النظريات الحديثة في علم الاجتماع التي ظهرت في مطلع القرن العشرين، وتعتقد هذه النظرية بأن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، ولهذا أن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمد على أدواره الاجتماعية، لأن الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية ، كما اهتمت بدراسة الأسرة لأنها ركزت على العمليات الداخلية في الأسرة من خلال التنشئة الاجتماعية والعلاقات الأسرية، وعلى مجموعة الأدوار لكل جماعة اجتماعية من المراكز التي تشغلها هذه الجماعات[23]، حيث ترى النظرية أن جانبا من السلوك البشري يتسق في شكل معين ليقبل التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالمركز أو المكانة الاجتماعية التي يشغلها الأفراد في البنيان الاجتماعي، وفي ظل الثقافة السائدة لدى المجتمعات المحلية، أن المرأة تتميز بمكانة مرتفعة نسبيا ببعض المجتمعات العربية من لهن مستوى تعليمي أعلى، ومستوى معيشي أفضل، فواجبات المرأة يحددها الدور الذي تشغله، وأما حقوقها فتحددها الواجبات والمهام التي تنجزها في المجتمع، مع أن المرأة لا يشغلها دور اجتماعي واحد بل تشغلها عدة ادوار تقع في مؤسسات اجتماعية مختلفة، وأن الأدوار في المؤسسة الواحدة لا تكون متساوية بل تكون مختلفة فهناك أدوار قيادية وأدوار اجتماعية وأدوار اقتصادية.

النظرية البنائية الوظيفية :

تعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات الاجتماعية شيوعا واستخداما في مجال علم الاجتماع الأسري، حيث تهدف النظرية إلى معرفة كيف يعمل المجتمع ؟ وكيف تعمل الأسرة ؟ وعلاقة الاسرة بالمجتمع ؟ والمرأة تعتبر نصف المجتمع لما لها دور بارز

في الحياة اليومية خصوصا في المجتمعات المحلية الريفية، كما استخدمت هذه النظرية من قبل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا لمعرفة الوظائف التي تقوم بها الأسرة والأفراد اتجاه الأسرة وما توفره لأفرادها، وكما أوضح اوجست كونت (1789-1857) الذى يعتبر الأب الروحي لعلم الاجتماع واول من دعا إلى تأسيس علم لدراسة المجتمع ، ومن خلاله يحاول أن يجد عوامل تحفظ للمجتمع استقراره واستمراره، لذلك لم يهتم بالتغير بقدر اهتمامه بالاستقرار، أي البحث في القوانين التي توجه سلوك الأفراد وردود افعالهم في أجزاء البناء المختلفة، أكد اوجست كونت على مفهوم التوازن الذي يقصد به وجود نوع من الإنسجام بين جميع أجزاء البناء الاجتماعي، وإذا حدث خلل في هذا البناء يعني وجود حاله من المرض داخل المجتمع، لذا شبه المجتمع بالجسم الإنسان.[24]

لذا يمكن القول بأن الحكومات خصوصا منظمات حقوق المرأة، تنادى بالتشجيع على تفعيل دور المرأة وتمكينها في الحياة الاجتماعية، والعمل على تنمية مهاراتها ومعارفها وقدراتها والاهتمام بتعليمها، وكذلك التأهيل الوظيفي الذي يجعلها تلتحق بسوق العمل كي تحظى بفرص متساوية مع أخيها الرجل من حقوق وواجبات.

محاور الدراسة :

المحور الأول ـ التنمية المحلية وأهم مظاهرها :

في البداية أشير إلى أنه في العقد الأخير من القرن الماضي تنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وبناء على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل مكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وتكوين رأس المال البشري، أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة. وتستند قيمة الإنسان في ذاته وبذاته إلى منطلقات قررتها الديانات السماوية التي تنص على كرامة الإنسان والذي جعله الله خليفة في أرضه ليعمرها بالخير والصلاح. لقد ترسخ الاقتناع بأن المحور الرئيس في عملية التنمية الإنسان ومدى تكيفه مع البيئة.[25]

أما مصطلح " التنمية البشرية " فبدأ يظهر على الساحة مع إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990. وقد وردت تعاريف عديدة لمفهوم التنمية البشرية ففي مقدمة الإعـــلان العالمي عن الحـــق في التنميـــة ورد أن " التنميـــة هي سيرورة شاملة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم، وهذه السيرورة تقوم على

أساس إسهام جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في التنمية، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها " [26]

إن مفهوم التنمية البشرية في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما يلي : "التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاث هي : أن يحيا الناس حياة طبيعية خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال[27].

وبما أنَّ عملية التنمية المحلية تتطلب التوافق بين السياسات المختلفة، الاقتصادية الاجتماعية والسكانية وهذه مسألة مهمة جداً ولا تتحقق بسهولة، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الموارد البشرية هي أغلى ما تملكه الأمة. وأن رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمجتمع هي أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها التنمية، كما أن أي تغيير يطرأ على معدلات النمو السكاني يؤدي بدوره إلى تغير مباشر في الطلب على الحاجات الأساسية للفرد واستهلاكها . بينما نلاحظ أن أي تغير يحصل في معدل النمو السكاني لا يؤثر في حجم قوة العمل والإسهام في التطور الاجتماعي والاقتصادي. إلا بعد مرور أكثر من 15 سنة من تاريخ حدوث ذلك التغير. وهي الفترة بين تاريخ الولادة وتاريخ إمكانية القيام بعمل منتج .[28]

أن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميات .والتنمية البشرية هي عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمانا وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على هذا الكوكب. [29]

إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها. إن هدف التنمية يعنى تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية .

ويرى إبراهيم الفقي أن من أهم مقومات التنمية البشرية ما يلي: [30]

1. الأوضاع السكانية : الاستغلال المثل للموارد البشرية.
2. الأوضاع السكنية : ارتفاع مستويات المعيشة وانخفاض الكثافة السكانية.

3. الأوضاع الصحية : تحسن مستويات الرعاية الصحية وانخفاض الوفيات وارتفاع معدلات الحياة.
4. أوضاع العمل : تطور تقسيم العمل وارتفاع المهارات الفنية والإدارية.
5. الأوضاع التقنية : استخدام التقنية وتوطينها.
6. الأوضاع الإدارية : تطور أساليب الإدارة واعتماد أسلوب التخطيط.
7. الأوضاع الاجتماعية: نمو ثقافة العمل والإنجاز وتغير المفاهيم المقترنة ببعض المهن والحرف.
8. الأوضاع الطبقية : مرونة البناء الاجتماعي والمساواة الاجتماعية.
9. الأوضاع السياسية : عدم احتكار السلطة وتحقيق الديمقراطية.
10. الأوضاع النفسية•ضرورة تهيئة المناخ النفسي العام والتشجيع على التنمية.

ويضيف الفقي أن في تعطيل طاقة المرأة إهدار لنصف طاقة المجتمع، وأن التنمية المستدامة رهان حضاري وقضية إنسانية ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية وبيئية متشابكة تستوجب وضع سياسات وبرامج تساعد على الاستفادة مما يتوفر للبشرية من موارد وخيرات طبيعية، وفق مقاربة متكاملة العناصر لتحقيق أغراض التنمية، هذه المقاربة لا تتحقق، إلا بالقضاء على أسباب الفقر والجوع، وتنمية قدرات الإنسان وتحسين نوعية حياته ضمن توجه عادل وشامل ومستدام، لا يميز بين المرأة والرجل، ولا بين الأجيال، كما أن التنمية البشرية للمرأة تستوجب تنمية متلاصقة ومترابطة الأبعاد متمثلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة.[31]

والرسم التوضيحي التالي يمثل مدى الترابط والتفاعل بين أبعاد التنمية البشرية للمرأة

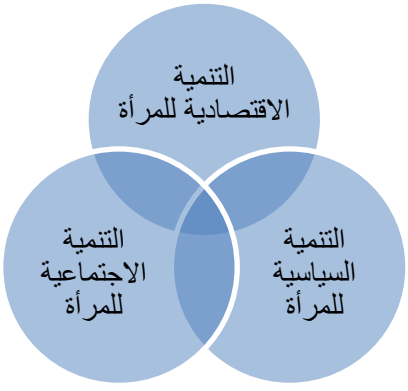

ولا يمكن الحديث عن إمكانية وجود تنمية بشرية للمرأة دون الإشارة إلى أن النهوض بقدرات المرأة العربية ومساعدتها على التمتع بفرص متكافئة مع الرجل في الخدمات والخيرات، لا يتحقق إلا عبر برامج محكمة وشاملة من التكوين والتدريب والتأهيل، ومساعدة المرأة على الاستفادة من نتائج البحوث والتجديد التكنولوجي في مختلف الميادين، وتمكينها من الموارد الاقتصادية، ودعم دور المجتمع المحلي في الإحاطة بها .ولعل من معوقات التنمية اليوم، عدم تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وفي مواقع القرار والمسؤولية نتيجة عوامل تقليدية مازالت تكرس اللامساواة بين المرأة والرجل معربة عن اقتناعها الراسخ بأن ممارسة المرأة العربية لحقوقها في الحياة العامة، لا تنفصل عن ممارسة حقها في تقرير شؤونها الخاصة داخل الأسرة، وأن مشاركتها في الحياة الاقتصادية تعدّ من بين أهم المعايير المعتمدة لقياس مدى تقدم المجتمعات ومدى تجذر مفاهيم التنمية البشرية المستدامة فيها. (32)

المحور الثاني :

1ـ تمكين المرأة في التنمية المحلية :

من الملاحظ أن المرأة في وطننا العربي هي من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية، فما زالت حتى اليوم لا تتمتع - في معظم المجتمعات العربية - بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل، لكن ما يدعو إلى التفاؤل أن هذه النظرة قد بدأت في التغير شيئا فشيئا وسط ضغوط احتياجات العصر للمزيد من الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للتصدي لجميع التحديات التي يحملها العصر بين ثناياه، ويظل وطننا العربي بوضعه الحالي أكثر حاجة لإشراك نسائه في خطط وعمليات التنمية وإدماجهن في مشاريعها الرامية إلى تحسين نوعية ووضعية الحياة، وتأسيس بيئة أفضل لنمو الجنس البشري بحيث يمتلك التعليم والتدريب والتأهيل الملائم لمجابهة تحديات العصر الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية وغيرها. (33)

ومن هنا رأى الباحثان أنَّ نسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية المتخلفة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وإحلال محلها صورة المرأة المثقفة الذكية الواعية الإيجابية المشاركة في الحركات التنموية المختلفة، كما أن بالمزيد من الوعي المجتمعي يتضح الإطار الاجتماعي للعمل والإنتاجية والدور الاجتماعي للفرد فيسهل بذلك تحقيق أهداف السياسات التنموية دون ما تفريق في توظيف القدرات البشرية لجميع فئات المجتمع. هكذا فعندما تكون المرأة - التي تمثل نصف المجتمع المؤثر -

واعية بأدوارها ومتسلحة بالقدر الملائم من المعرفة والثقافة والخبرات والقدرات والمهارات الفنية والحرفية وغيرها، فبذلك يقل خطر وسائل الإعلام في التأثير سلبيا على المحيط الاجتماعي الذي تتفاعل في داخله هذه المرأة وتواجه فيه عددا من الصراعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة .[34]

أنه ينبغي العمل على تخليص المرأة من قيود العادات والتقاليد المتخلفة المضروبة حولها والمعيقة لمشاركتها في تنمية مهاراتها وقدراتها ومن ثم تنمية المجتمع ككل. ولعل جهود تنمية المرأة ينبغي أن تبدأ بالتعليم ثم تمتد لتشمل التدريب الفني والتأهيل والتثقيف الذي يتواكب ومستجدات العصر من علوم وتكنولوجيا ومعلومات.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن ضعف القاعدة البشرية يتمثل بشكل أساسي في انتشار الأمية، وبخاصة بين الإناث، وضعف التعليم الجامعي، ونقص التدريب الفني، وتواضع مستوى التنمية البشرية، وبخاصة في البلدان العربية غير النفطية.[35]

وهو الأمر الذي يتَّضح من خلاله مدى الظلم الذي تعاني منه المرأة داخل سوق العمل، فإذا كانت الدول النامية بشكل عام تعاني من القهر والاستغلال الخارجي في ظل نظام اقتصادي دولي غير متكافئ، فإن المرأة تعاني من استغلال مزدوج وخاص فهي فئة اجتماعية لها خصوصيتها وهي مقهورة، لا من النواحي الاقتصادية فقط وإنما في النواحي الأيديولوجية والفكرية، وإن كانت الأخيرة أكثر خطورة وأقل وضوحا، فبالتمعن في اقتصاد العديد من الدول النامية يتبين أن المرأة تشغل أدنى المراتب في سوق العمل، أي أنها تعمل في قطاعات ضئيلة الأجرة سيئة التنظيم. (القطاع الهامشي على سبيل المثال، أو قطاعات خدمية غير منظمة) قليلة المرافق الخدمية والصحية والتأمينية.[36]

وعلى الرغم من كثرة النصوص القانونية العديدة، في كثير من الدول النامية، إلا أنه بالنظر إلى المستوى الفعلي والتطبيقي نجد الكثير من هذه القوانين تعوق استقلال وتحرير المرأة، وأخطر من ذلك أن كثيرا من العادات والتقاليد والقيم تعوق المرأة بشكل واضح على المستوى المجتمعي والفردي أيضا، فعلى سبيل المثال فإن اكتساب حق العمل قد لا يوصل المرأة إلى اكتساب السلطة أو الاستقلال داخل الأسرة، بل بالعكس أحيانا قد يزيد هذا الوضع من عبوديتها عندما يستحوذ ذكور الأسرة على ثمار جهدها وتزيد أعباؤها .[37]

والشكل التالي يبين مقومات التنمية الاجتماعية للمرأة في بعض المجتمعات.

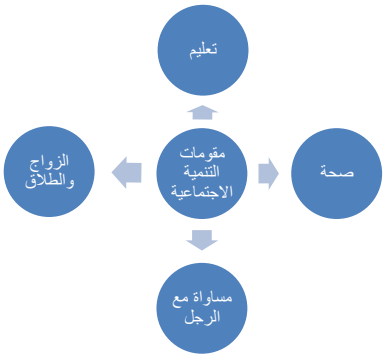

ففي إطار ما حققته مخططات التنمية في ليبيا في إطار التنمية البشرية تفيد دراسات التنمية البشرية الليبية أن قطاع التعليم والصحة استأثرا بنحو 11% من إجمالي الإنفاق على ميزانية التنمية خلال فترة الخطط الإنمائية 1985/1973 و بنحو 51.7% خلال الفترة 1986 - 1996، وفي الجانب التعليمي تشير دراسات التنمية البشرية إلى أن 37% من المجتمع الليبي هم طلاب يجلسون على مقاعد الدراسة في مستويات ومراحل تعليمية مختلفة. بالإضافة إلى إعداد الإطار التدريسي العامل في قطاع التعليم، و الملاحظ أن نحو 41% من السكان في ليبيا منهمكون في العملية التعليمية بشكل أو آخر، ومن بين المؤشرات عن تطور ذلك الرصيد والتغيير الذي طرأ على الهيكل التعليمي للسكان الليبيين هي المعدلات المتصاعدة للالتحاق المدرسي الصافي من الفئة العمرية في السن المدرسية (6 - 24 سنة) نتيجة لتوسيع القاعدة التعليمية، وتوفير البيئة المناسبة حيث ارتفع معدل الالتحاق داخل كل فئة عمرية بنسب كبيرة. (38)

وقد أصدرت الهيئة العامة للمعلومات في ليبيا التقرير الثالث للتنمية البشرية تحت عنوان (المرأة في ليبيا .. المساواة مع الاختلاف) ويشمل التقرير وصفاً لحالة المرأة في المجتمع الليبي، وتتبع مؤشرات تقدمها ضمن سلسلة تقارير التنمية البشرية في ليبيا بعد أن شمل التقرير الأول الصادر عام 1999 تحديد المفاهيم الرئيسية مع متابعة إنجازات المجتمع الليبي في مجال التنمية البشري، ولقد أعلن المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة أن ليبيا احتلت المرتبة الأولى بالقارة الإفريقية في تقرير الأمم المتحدة للتنمية للعام 2008/2007م على صعيد تنفيذ الخطط الطموحة في التنمية البشرية. (39)

والتنمية الاجتماعية تتضمن حصول الإنسان على حقوقه الاجتماعية، ويقصد بالحقوق الاجتماعية " حق الفرد في مستوى لائق بآدميته وفي توفير الرعاية الصحية والاجتماعية، وحقه في الترقية والتسلية والراحة الأسبوعية والشهرية وغيرها من الحقوق التي تتعلق بظروفه الاجتماعية ليعيش سعيداً هانئاً هو وأسرته ومن هم تحت رعايته " (40)

أما بالنسبة لتعليم المرأة فيعتبر حقا من الحقوق الاجتماعية، فالتعليم يؤمن تنمية المواهب الإنسانية ويوجهها في سبيل الإبداع وتحسين الإنتاج من أجل عيشته وتأمين رفاهيته وسعادته في الحياة، كما أنه ينمي معرفته ويوسع إدراكه في كشف أسرار الطبيعة، وهذا يوضح مدى ما قدمته الدراسات في هذا المجال من تنمية بشرية اجتماعية من خلال حقها في التعليم الذي يناسبها ويناسب قدراتها. وتبعاً لذلك فقد اهتمت النظريات اهتماماً بالغاً بالتعليم وجعلته حقاً من حقوق الإنسان دون تمييز بين ذكر وأنثى ونظراً لأهمية العلمية التعليمية للمرأة ومدى تأثيرها في حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد أعطت التعليم أهمية بالغة.(41)

والمخطط التالي رقم (1) يبين مقترح تمكين دور المرأة والتنمية المحلية لها عن طريق النظام المفتوح في مجال المهن العامة والشاملة (42) 43

الموقع الجغرافي	المرحلة التعليمية والتدريبية	الفئة العمرية للمرأة			مجال النشاط
		18 – 35	36 – 45	46 - 65	
بدو	تعليم / تدريب متوسط ثانوي فما دون	تدريب داخل المؤسسات المهنية لتنفيذ الصناعات	عمل في فرق بعد الانخراط في التدريب المفتوح	تنفيذ صناعات منزلية / تقليدية	الصناعات الحرفية: السعف/ الفخار/ حياكة الصوف/ صناعة اللباس الوطني والسجاد اليدوي
	تعليم / تدريب عال	عمل في فرق في مجال مهني	إقامة وإدارة التدريب، تنفيذ المعرض الدائم	تنفيذ مشاريع صغرى (صناعات تقليدية)	
حضر	تعليم / تدريب متوسط ثانوي فما دون	تدريب داخل المؤسسات المهنية	عرض وتسويق الصناعات المنزلية في المعرض الدائم	تنفيذ صناعات منزلية	تربية نباتات الزينة، صناعة المفروشات، التطريز، تصميم الأزياء، صناعة المرطبات
	تعليم / تدريب عال	إقامة الدورات التدريبية لصقل المهارات والحرف	دراسة السوق وتحديد الاحتياجات وطلبات المستهلكين	الاستثمار في مجال المؤسسات الصغرى والتشغيل الذاتي	

وما يمكن اعتباره مسألةً مهمةً، أنه ترتب على تعليم المرأة، تحريرها بالتدريج من سيطرة الرجل والحرمان السياسي الذي كان مفروضاً عليها وتشغيلها في الوقت ذاته في مختلف المهن المتخصصة سواء منها ما كان صناعياً بكل أشكاله وتقنياته و بمختلف صوره أو كان تربوياً أو طبياً أو تشريعياً أو تنفيذياً أو قضائياً أو غير ذلك من المهن المتخصصة سواء منها ما كان صناعياً بكل أشكاله وتقنياته وبمختلف صوره أو كان يعتقد أنها وقف الرجل وحده، وقد كان ذلك الوقت نفسه مصاحباً لظاهرة الفروق الطبقية لأن التعليم أتيح أو ما أتيح لبنات الطبقات المتوسطة والراقية ، وما إن انتشر تعليم الفتيات بين هاتين الطبقتين حتى انتشرت من بعد ذلك ظاهرة اشتغالهن بشتى المهن خارج بيوتهن ونجم عن ذلك أن الفجوة التي كانت تفضلهن عن فتيات الطبقات الدنيا العاملات أخذت تضيق شيئاً فشيئاً على مر السنين، وذلك للتفاعل الاجتماعي الحادث في المجتمع الجديد الذي دفع بكل من الطبقة الدنيا من جهة والطبقتين العليا والوسطي من جهة أخرى إلى التفاوت إلى درجة كبيرة في مستوى الطبقة العاملة أي الطبقة الدنيا، ذلك لأنه لا يمكن إنكار أن التقدم الاجتماعي الاقتصادي الحديث في كل المجتمعات المتقدمة قد أدخل على الطبقة الوسطي والعليا مظاهر معينة كانت لحقب كثيرة تعد من خصائص الطبقة العاملة أي الطبقة الدنيا وحدها، ومن بين هذه الخصائص إشغال نساء الطبقة الوسطي بالوظائف التي تدر دخلاً منظماً وذلك نتيجة تلاشي ظاهرة توريث المرأة دخلاً ثابتاً من أرض زراعية أو عقار أو استثمار مالي معين وهي ظاهرة كانت شائعة بين أسر الطبقتين العليا والوسطي . [44]

مخطط رقم (2) يبين مقترح تمكين دور المرأة والتنمية المحلية لها عن طريق النظام المفتوح في مجال المهن التخصصية والعلمية [45] 46

الموقع الجغرافي	**المرحلة التعليمية والتدريبية**	الفئة العمرية			مجال النشاط
		35 - 21	45 - 36	55 - 46	
بدو	تعليم / تدريب متوسط ثانوي فما دون	عمل في فرق في مجال مهني	عرض وتسويق الصناعات المنزلية في المعرض الدائم	تنفيذ صناعات منزلية	صناعة الأغذية، صناعة الألبسة، صناعة القائمة على الورق
	تعليم / تدريب عال	إقامة التدريب داخل مؤسسات النظام المفتوح	إدارة المشروعات الصغرى والتدريب	تنفيذ صناعات منزلية	

حضر	تعليم/ تدريب متوسط ثانوي فما دون	تدريب داخل المؤسسات المهنية	إقامة مشروعات صغرى صناعية	إقامة مشروعات صغرى منزلية	الحاسوب ، الانترنت، معالجة الخرائط رقميا، كتابة التقارير والبحوث، إقامة الدراسات وتقديم الاستشارات
	تعليم / تدريب عال	الاستفادة من مشاريع التخرج التي يمكن تطبيقها وتحويلها لمشاريع تنفيذية بتمويل من القطاع الخاص	الانخراط في مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة إقامة مراكز تدريب	العمل عن بعد استخدام الحاسوب والانترنت لتحويل الأعمال المنفذة في المنزل إلى طالبيها	

إن دراسات التنمية البشرية الليبية في مجال العناية بالمرأة تفيد أن معدل توقع الحياة عند الولادة قد ارتفع بين النساء ليصل إلى 74% سنة عام 1998، مقارنة بنمو 48% سنة عند نهاية الستينيات، كما أن معدل وفيات الأمهات قد أخذ منحني الانخفاض حيث أصبح بحدود 62.8 بالألف في الوقت الحاضر مقارنة بنحو 77 ألفا عام 1963، كما تؤكد إنجازات التنمية البشرية في ليبيا ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل وزيادتها بما يساوي أربع مرات وفق نتائج التعدادات السكانية المتعاقبة، فبعد أن كان معدل النشاط الاقتصادي للمرأة لا يتجاوز أكثر من 4% عام 1964 وصل في منتصف التسعينيات إلى نحو 20% وفي حقل الأمن الاجتماعي، فإن القانون الليبي يضع المرأة في مركز متساو مع الرجل من أجل ضمان أمنها الاجتماعي داخل مؤسسة العائلة وفي المجتمع، و في إطار حقوق المرأة فقد كانت نسبة الطلاق نحو 31% عام 1973، وانخفضت إلى نحو 6.7% عام 1998 نتيجة لإنجاح المشروع المساعد لحقوق المرأة بصفة عامة، وبالنسبة لأمية النساء وجهود محوها فبعد أن كانت بحدود 87% عام 1964 فهي لا تتجاوز وفق نتائج تعداد السكان لعام 1995 أكثر من 27% وتنخفض في الفئة العمرية (10 - 24 سنة) إلى 3.5%، أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية فهناك مؤشرات إيجابية جداً من بينها ارتفاع نسبة النساء من مجموع الأعضاء في المجالات السياسية حيث تصل إلى 35%. [47]

فلا يوجد لا من الناحية التطبيقية ولا في القيم العرفية والثقافية ولا في المفاهيم الفكرية أو العقيدة الدينية أي تميز بين الرجل والمرأة، كما أن الخدمات الصحية باعتبارها خدمة اجتماعية عامة تقدم بالتساوي لجميع الناس [48].

2ـ المرأة ودورها في التنمية بالمجتمع المحلي :

في رؤيته حول ضرورة التنمية الاجتماعية للمرأة، ففاعلية المرأة في المجتمع كالرجل تماماً مبنية على العمل والإنتاج، ولذلك اعتبرت شريكة له في ذلك الحق لا

فرق بينهما فيما يخص العمل والإنتاج والمفارقة بينهما أي الرجل والمرأة هي في أن ممارستها لحق العمل تكون بما يتناسب وتكوينها البيولوجي" [49]

وهي تسعى إلى التنمية الاقتصادية للمرأة، جعلت المرأة حرة في اختيار العمل الذي يناسبها ويوافق طبيعتها، يقول صاحب النظرية "إن المجتمعات الصناعية في هذا العصر والتي كفلت للمرأة العمل المادي مثل الرجل على حساب أنوثتها ودورها الطبيعي في الحياة من الناحية الجمالية والأمومة والسكينة هي مجتمعات غير حضارية هي مجتمعات مادية وليست متحضرة.

فالمسألة ليست أن تعمل المرأة أو لا فالعمل يجب أن يوفره المجتمع لكل أفراده القادرين عليه والمحتاجين له رجالاً ونساءً، ولكن أن يعمل كل فرد في المجال الذي يناسبه وأن لا يضطر تحت العسف أن يعمل ما لا يناسبه، تسمح للفرد بأن يختار نوع العمل الذي يفضله والذي ينسجم مع مواهبه وقدراته. [50]

والحديث عن العمل الذي يناسب المرأة حسب طبيعتها " يجب أن لا ترغم المرأة على القيام بالأعمال البدنية الشاقة التي يقوم بها الرجال، مثلاً العمل في مصانع الحديد والصلب وفي المناجم، وإنما عليها أن تقوم بالوظائف التي تتناسب طبيعتها بإرادتها وباختيارها هي يعني يكون مفتوحاً أمامها الباب للعمل الذي تريده".

فالعمل واجب وحق لكل فرد في حدود جهده بمفرده أو شراكة مع الآخرين ولكل فرد الحق في اختيار العمل الذي يناسبه " وجاء ـ أيضاً ـ قانون رقم 20 لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية في المادة (28) " للمرأة الحق في العمل الذي يناسبها وألا توضع في موضع يضطرها للعمل بما لا يناسب طبيعتها [51]، وهذا يضعها في مصب عملية التنمية الشاملة والمستدامة. وكذلك كما جاء في الإعلان الدستوري المؤقت الصادر عن المجلس الانتقالي في 3 أغسطس 2011. [52]

الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:

ـ أكدت الدراسة على رفع مستوى مشاركة المرأة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

ـ أكدت الدراسة على تشجيع المرأة وتمكينها في العمل التنموي، باعتبارها نصف المجتمع.

ـ أكدت الدراسة على مشاركة المرأة في المؤسسات المجتمع المدني التي تساعدها في القيام بالمشروعات الصغرى.

- أكدت الدراسة على تمكين المرأة الريفية والحضرية في دورة تؤهلها للانخراط في عملية التنمية المحلية.
- أكدت الدراسة على تمكين من الحصول على التعليم المناسب التي يجعلها مؤهله للمشاركة في الأعمال خصوصا في المناطق الريفية التي تعاني من تدني مستوى المعيشة.
- أكدت الدراسة على إتاحة الوعي في عملية التنشئة الاجتماعية حول أهمية المرأة ومشاركتها في المجالات الحياة كافة من اجل تكيفها مع المناخ الاجتماعي الملائم التي يجعلها تمارس حقوقها دون تردد.
- رغم التغيرات التي مرت بها ليبيا على امتداد التاريخ الاجتماعي إلا أن نظرة المجتمع للمرأة لم تتغير إلا قليلا رغم من دورها البارز وفاعليتها في مختلف نواحي الحياة في المجتمع.
- من خلال الدراسة قد تبين أن بعضا من القيم والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تعيق المرأة في عدم تمكينها ومشاركتها في المجتمع.

التوصيات المقترحة من خلال الدراسة:

- محاولة وضع ثقافة تؤمن بضرورة العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة فيما يخص قضايا التنمية المحلية .
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في المواقع القيادية وإقحامها في كثير من المجالات والقطاعات المختلفة.
- العمل على تطوير المناهج الدراسية والعمل على إيجاد طرق لإعادة صياغة وبلورة هذه المناهج بما يخدم المرأة ويوفر لها فرص الابتكار والإبداع.
- إعطاء مزيد من الاهتمام نحو مجالات التنمية النسوية وتوفير كل الإمكانات لتحقيق ذلك .
- تشجيع التجمعات النسائية والملتقيات الدولية النسائية لمناقشة وطرح كل ما يخدم قضايا المرأة وحريتها .
- الاهتمام بكل ما من شأنه تنمية مواهب وقدرات المرأة وإتاحة الفرصة لها للتعبير عن ذاتها وكيانها كإمرة وإنسان .
- المحافظة على الجودة (إقامة الدورات التثقيفية) للمنخرطات الجدد من النساء في المشروعات الصغرى المنزلية.

- الحاجة إلى وضع تصور مستقبلي من قبل قطاع القوى العاملة والتدريب والتشغيل "بحكم الاختصاص" تتحدد فيه مجالات عمل جديدة، وتوسيع نطاق عمل المرأة وزيادة الفرص الوظيفية المتاحة لها بما يتفق مع قوانين العمل.

الهوامش :

1 - ول ديورانت، ترجمة، محمد بدران، قصة الحضارة، ط2، مج2،الادارة الثقافية في جامعة الدول العربية للنشر، مصر، 1961، ص61.
2 - باسمة كيال، تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص 63.
3 - فتنت مسكية بر، حقوق المرأة بين الشرع والشرعة العلمية لحقوق الانسان، مؤسسة المعارف للنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص21.
4 - فاطمة عبد السلام بنور، الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2007، ص 105.
5 - سورة الحجرات، الآية 13.
6 - فتنت مسكية بر، حقوق المرأة بين الشرع والشرعة العلمية لحقوق الانسان، مؤسسة المعارف للنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص21.
7 -احمد عيسى الطير، اجتماعيات التربية، دار الشروق، لبنان، 1998، ص 87.
8 - مصطفى الاسيوطي، كتابات في التنمية، مقالة(منشورة بجريدة الاهرام المصرية)، 2009.9.20، ص5.
9 - مصطفي عمر التير، مبادئ واسس البحث الاجتماعي، ط 6، مركز الدراسات الاجتماعية، طرابلس، ليبيا، 2015، ص 66.
10 - عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 94.
11 - برهان غليون، المجتمع المدني واشكاليه التحول الديمقراطي، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، 14-2001/1/16.
12 - المجلس القومي للمرأة، المرأة في مصر، القاهرة، 2012، ص 59.
- فهيمة شرف الدين، مشاركة المرأة العربية في صنع القرار، ندوة النوع الاجتماع والتنمية، المركز العربي للمصادر والمعلومات، تونس،20-22 اكتوبر، 2002م.
13 - مهي سهيل المقدم، مفهوم التنمية الاجتماعية تحديات تطبيقها على الريف اللبناني، معهد الانماء العربي، لبنان، 1978، ص 22.
14 - حسن على حسن، المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1991، ص 289.
15 - احمد شفيق الشكري، خبرات وتجارب في تنمية المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، ب ن، 2001، ص3.
16 - معوض محمود معوض، دور الجمعيات الاهلية في مواجهة المشكلات والبيئية لدى المرأة المعلية، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010.
17 - خديجة عبد الكريم، مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي، رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس، مصر، 1994.
18 - محمد سليمان ابراهيم، احمد دراز، دراسة حالة تمكين المرأة الريفية اقتصاديا واجتماعيا بقرية العصلوجي الشرقية، مؤتمر 39 لقضايا السكان والتنمية، معهد التخطيط القومي المركز الديموجرافي، القاهرة، 2009.
19 - اللوزي عمليات، تمكين المرأة الريفية من خلال المشاريع المدرة للدخل، دراسة حالة في الاردن، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الاردنية، 2002م.

20 - نشوى توفيق ثابت، تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية، دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة،2004.
21 - الصادق عثمان، عمل المرأة الجزائرية خارج البيت وصراع الادوار، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الآداب، جامعة الجزائر، 2014.
22 - معن خليل عمر، النظرية الاجتماعية المعاصرة، الرياض، دار الزهراء للنشر والتوزيع، 2013، ص 56.
- سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الاسرة، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص 146.
23 - سناء الخولي، الاسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 155.
24 - على الحوات، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، فاليتا، مالطا، 1998، ص 71.
25 - الدوكالي مفتاح علي، دراسة في تأثيرات التنمية على بنية ووظائف الاسرة الليبية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2010، ص 58.
26- جريدة الصباح العراقية، أفاق إستراتيجية: التنمية البشرية المفهوم والمكونات، على الموقع الالكتروني
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=22486
27 - محمد عثمان، قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية، في كتاب ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
28 - نبيل خوري، سياسات تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية (السكان - القوى العاملة – الاستخدام - التعليم)، منشورات جامعة دمشق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، دمشق 1992، ص 107.
29 - صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، وزارة الثقافة، دمشق1980، ص168.
30 - إبراهيم الفقي، التنمية البشرية، مظاهرها ومقوماتها، دار الفكر العربي، 2008، ص 75.
31 - المرجع نفسه ، ص 77.
32 - عبدالسلام الدويبي، الأبعاد الاجتماعية والسكانية للتنمية المستدامة في المجتمع الليبي مؤشرات وتوجهات، تقرير فني استشاري غير منشور مقدم إلى مجلس التخطيط العام بليبيا، 2000.
33 - المرجع السابق، ص 98.
34 - محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998، ص 118.
35 - غريب سيد احمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص 354.
36 - هالة بوقعيقيص، المرأة في سوق العمل الليبي واقع وتحديات، مركز جسور للدراسات والتنمية، المانيا، 2017، ص 18.
37 - أحمد داود، التنمية البشرية في الدول النامية، القاهرة، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، 1997، ص 68.
38 - الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات (1991) ليبيا تقرير التنمية البشرية، طرابلس، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات ، 1999.
39 - (المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية البشرية في الجماهيرية الليبية) على الموقع الالكتروني.

40 - ساسي سالم الحاج، المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، 1995، ص 177.
41 - علي الحوات، علم الاجتماع الريفي أسس ومفاهيم، فاليتا، مالطا، 1996، ص 270.
42- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية البشرية في الليبية، خطة تنمية المرأة من 1995 - 2000، تقرير التنمية البشرية السنوي .
44 - فاطمة عبد السلام بنور، الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة، بين النظرية العالمية الثالثة والنظريات التقليدية الأخرى، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2007، ص 105.
45 - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية البشرية في الليبية، خطة تنمية المرأة من 1995 - 2000، تقرير التنمية البشرية السنوي .
47 - الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات (1991) ليبيا تقرير التنمية البشرية 1999 طرابلس، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات.
48 - اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام، التقرير الوطني حول تطور المرأة العربية الليبية المقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة بكين، الصين، 1995، ص 21.
49 -- رفيقة حمود، المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، دار الامين، القاهرة،1997، ص 25.
50 - رايت روبين، الثورة العظمى الاخيرة، كتاب منشور في جريدة الجمهورية القاهرة، عرض وتقديم، احمد البرديس، 26 ابريل 2000، ص 47.
51 - قانون رقم 20 لسنة 1991 الصادر من اللجنة الشعبية العامة الليبي سابقا.
52 - الاعلان الدستوري الصادر في 9 اغسطس 2011م، عن المجلس الانتقالي الليبي